قراءة في ظاهرة العنف (دوافعها – أسبابها – الحلول لمعالجتها)
التربوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية

أ .د. إيمان عباس الخفاف و أ.م.د.إكرام دحام زغير
الجامعة المستنصرية /كلية التربية الأساسية

المدخل الى مفهوم ظاهرة العنف

أن هذه القراءة تمتد لتشمل ظاهرة العنف من حيث هي بعيدا عن حصرها في هذا القطر أو ذاك، ذلك أن الظاهرة لم تعد قطرية فحسب بل غدت عالمية تتخذ ألوانا عدة، وصوراً مختلفة، لكنها في المجتمعات الإسلامية ذات الظروف المتشابهة تكاد تقتسم الأسباب الدافعة لتلك المسالك ومن ثم الحلول المقترحة لها ولذلك كان هذا المنهج في هذه القراءة.

يعد سلوك العنف من الظواهر التي رافقت الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض وتشكيل النواة الأولى للمجتمع البشري ، وقصة هابيل وقابيل حيث شهدت أول جريمة قتل عرفها التاريخ الأنساني ، فكان لهذه الظاهرة التي هي عبارة عن تحدٍ دائم لوجود الإنسان وهيكلية بناء حياته البدائية والاحتقان السياسي والتيارات السياسية المتطرفة وانسداد أفق الحوار ومسارات التغيير دور في العديد من ظواهر العنف.والعنف قد تحول بالفعل من ممارسة فردية إلى ظاهرة إجتماعية خطرة وأن مواجهتها يحتاج إلى جهود هائلة من جانب الدولة والمجتمع.

وان نمط التنشئة السائد في المجتمع يمكن إن نعزو إليه البعض من أعمال العنف ، الذي تشترك فيه إلى جانب المدرسة، الأسرة ووسائط التربية الأخرى من مسجد وأجهزة إعلامية وجماعة رفاق، وأندية شبابية، وظاهرة إنتشار العنف فى العالم العربى ليس لها علاقة بطبيعة المنطقة ولا بثقافتها الاسلامية ولا حتى باقليتها غير الاسلامية، فظاهرة العنف هى ثقافة واردة عبر أفلام الغرب التى تكرس لتلك الظاهرة فكثرة القنوات الخاصة بتلك الافلام التى تهتم بالاكشن أكثر مما تهتم بثقافة هؤلاء الناس وطبيعة مجتمعاتهم وتاريخها (علي ،٢٠٠٨: ١٨).

لقد أصبحت ظاهرة العنف من الظواهر التي تثير قلق المواطن العربى وأعمال العنف تعتبر متعددة الدوافع قد تسبب التوتر المفرط للشخص القائم بالاعتداء أو غضبه الشديد من سلوكيات صدرت عن الضحية نحوه أو لاعتقاده بأن الضحية بمثابة عائق يحول دون بلوغه أهدافه أو نظرا لشعور المعتدي بالإحباط أو للرغبة في الانتقام من شخص ما وقد تكون أعمال العنف مدفوعة بأسباب أخرى منها الدفاع عن النفس والممتلكات أو

الآخرين وللعنف أسباب معروفة منها أسباب اقتصادية مثل الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة فحالات الإحباط والأس وفقدان الأمل وتفشي العشوائيات والزحام والضوضاء والاختناقات المرورية مع تدني الوعي تشكل أسبابا اجتماعية ونفسية للعنف وانسداد أفق الحوار ومسارات التغيير دورا في العديد من ظواهر العنف والعنف قد تحول بالفعل من ممارسة فردية إلى ظاهرة إجتماعية خطرة وأن مواجهتها يحتاج إلى جهود هائلة من جانب الدولة والمجتمع (محمد وآخرون ،١٩٨٤: ١٣١).

كما ارتبطت كلمة العنف بكثير من الأحداث كالعنف الأسري والمجتمعي التي يشهدها العالم في الدول والمجتمعات المختلفة تصور حجم العنف الهائل من دمار المدن والبنى التحتية وما تعرض له الفرد من تدمير وقتل نتيجة الهجمات والأنفجارات مما أدى الى نزوح هجرة العديد من الأسر خارج مناطق سكناهم فيداخل وخارج أوطانهم، وهذا يشير الى حجم القسوة والوحشية التي تعرض لها البشرمن الرغبة في الأنتقام وتشير التقارير لمنظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة وقوع الخسائر في الأرواح بسبب أعمال العنف كل عام على مستوى العالم قد بلغت (١،٦) مليون شخص ويعد العنف من أهم الأسباب الرئيسية التي تودي بحياة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين (١٠–٤٤) عاماً خاصة من الذكور (سامية ، ١٩٩٣: ٢٣).

ويعبر العنف بالقسوة الجسدية التي تصدرضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمدة أو ضد الممتلكات ويجرمه القانون ويسعى الى قمعه ومنع تفشيه ،والعنف يتخذ صوراً مختلفة بدايته من مجرد الضرب بين شخصين وقد يسفر عن إيذاء بدني وأنتهاءً بالحرب والأبادة الجماعية التي يهلك ويموت فيها ملايين الأفراد (العطار،٢٠٠٥ : ٢١).

ويرى عالم الأجتماع (جوهان جولتن) العنف بأنه " ضرر يمكن تجنبه عند الوفاء بأحتياجات الأساسية للأنسان (كالبقاء وتعزيز الرفاهية والهوية والحرية) ويتوافق هذا الشكل من أشكال العنف مع الأساليب التي من خلالها يقوم نظام إجتماعي أو مؤسسة إجتماعية معينة بقتل الأفراد ببطء عن طريق منعهم من أشباع إحتياجاتهم الأساسية ،من ناحية أخرى قدم الطبيب الفرنسي (أندريه جيرنز) الدليل على هذا المفهوم حيث لاحظ أن سبب وفاة مئات الملايين من البشر هو الأمراض الأنتكاسية التي يمكن تجنبها بطريقة بسيطة ويسيرة (إجلال ،١٩٩٩: ١٢).

إن مشكلة العنف ليست في وجوده بحد ذاته وأنما باتساع مساحة ممارسته وبازدياد جرائم العنف في المجتمع ومؤسسات الدولة والأسرةوالمؤسسات التعليمية ولدى أعمار مختلفة من قبل الأفراد في المجتمع ، فما هي الدوافع وراء هذه الظاهرة ، وهل هناك ثمة علاجات يمكنها التدخل لاستئصال هذا السلوك الانحرافي الذي بدأ يتفشى في كل المجتمعات دون استثناء،وفى إطار هذا الموضوع حول ظاهرة العنف فى العالم العربى

، هل تعني غياب التسامح وافتقاد الحوار، مما يتطلب الوقوف على العوامل المسببة لها للحد من أنتشارها (علي ،٢٠٠٨: ١٢).

وترى الباحثتان ان ظاهرة العنف في العالم العربي منتشرة ولا تحتاج إلى ادله لاثباتها ، فظاهرة العنف في نطاق التعاملات الاجتماعية فشاهد العنف في الشارع والعنف في البيت والعنف بين زملاء الدراسة في المدارس وخصوصا المرحلة الثانوية ، وكل نوع له اسبابه ودوافعة المختلفة ويطول الحديث عنها ، ولكن نستطيع القول ان كل الانواع السابق ذكرها تشترك في عامل ودافع مشترك الا وهو افتقاد الحوار كوسيلة وكطريقة حياة في جميع الجوانب

فأكثر الناس بسبب ضيق الصدر والسباب والتعنيف يميلون للعنف اكثر من محاولة فهم الطرف الاخر ومحاورته واستخراج حلول نافعة لكلا الطرفين ، وربما كان هذا نتيجة الضغوط المجتمعية في شكلها الواسع كفقر ومرض وغياب الأمن ، فأصبح الفرد مهيأ نفسيا لمواجهة هذه التحديات بنفسه فأصبح اكثر عنفا وغير متسامح .

لذا إننا بحاجة إلى مقاومة العنف بتحرك سريع من كافة أطراف المجتمع مع وجود جديّة من جانب الدولة لوقف نمو العنف وإصلاحه بمعالجةٍ ووعيٍ وتعليم ، في ضوء ما ورد سيتم تناول موضوع ظاهرة العنف كالآتي:

تعريف العنف Violence:

العنف : "كلمة العنف **Violence** مشتقة من كلمة الاتينية **Violare** التي تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب ، فالعنف إنتهاك أو أذى يلحق الأشخاص والأشياء "(**Webster** ،1993 : 12).

التعريف اللغوي للعنف :عرف العنف لغوياً" بأنه الخرق وقلة الرفق ، وأعنف الشئ :أي أخذه بشدة ، والتعنيف وهو التقريع واللوم " (ابن منظور،١٩٥٦ :٥).

التعريف الأصطلاحي للعنف : "الأكراه المادي الواقع على شخص لأجباره على سلوك أو التزام ما ،والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (قتل –ضرب– جرح) كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء (تدمير – تخريب إتلاف) حيث تفترض تلك المصطلحات نوعاً مرادفاً للعنف والعنف مرادف للشدة والقسوة " (أبن منظور،١٩٥٦ :١٠).

وفي المعجم الفلسفي : عرف العنف بأنه " العنف مضاد للرفق ، ومرافق للشدة والقسوة ، والعنيف وهو المتصف بالعنف ،فكل شديد يخالف طبيعة الشئ ويكون مفروضاً عليه من الخارج فهو بما بمعنى فعل عنف " (جميل ،١٩٨٢ :٦).

أما قاموس ويبستر Webster : عرف العنف بأنه " القوة الجسدية التي تستخدم للأيذاء أو للأضرار" (9 : Webster ،1993).

تعريف العنف في العلوم الأجتماعية : عرف العنف في العلوم الأجتماعية بأنه " إستخدام الضبط أو القوة أستخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما " (أحمد، ١٩٨٦: ٧).

التعريف الأجرائي للعنف : بأنه السلوك الذي يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر سواء كان بالكلام يترك ألماً نفسيا (معنوياً) يتضمن سلوك حركياً أو مادياً كالضرب المبرح والأغتصاب والحرق والقتل أو كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث ألم جسدي أو نفسي أو أصابة أو معاناة أو كل ذلك في آن واحد .

ظاهرة العنف في المجتمع

العنف من سمات الطبيعة البشرية يتسم به الفرد والجماعة ويكون حيث يكف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات، فالعنف ضغط جسمي أو معنوي أو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بقصد السيطرة عليه أو تدميره، ومن ثم يمكننا تحديد العنف بأنه استجابة سلوكية تتميز بطبيعة إنفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير وعموما يمكننا أن نخلص إلى أن العنف ممارسة القوة أو الإكراه ضد الغير عن قصد وعادة ما يؤدي العنف إلى التدمير أو إلحاق الأذى أو الضرر المادي بالنفس أو الغير، ويتم العنف بالآتي:

١. الإيذاء الجسدي عن عمد على نحو يحدث ضرراً أو أذى وما يقتضي من سوء معاملة النفس أو الغير.
٢. إلحاق الأذى أو الضرر أو التدمير للذات أو الأشياء نتيجة إنتهاك معين .
٣. يتمثل العنف في كونه فعلا مدمراً .
٤. يقتضي العنف الشعور أو التعبير العنيف من خلال سلوك معين .
٥. صعوبة تحديد الإجراءات الخاصة بالعنف لاعتبارات معينة مع كونها ممكنة.(نجلاء ، ٢٠٠١: ١٠) .

دوافع ظاهرة العنف

تتوزع دوافع ظاهرة العنف على مجالات عديدة، تشمل التربوي والنفسي والفكري والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني والخارجي وكل منها يستدعي محاولة للحل ولنبدأ بالدوافع على النحو التالي:

أولا: دوافع تربوية: مع أن الحديث حول الأبعاد التربوية لظاهرة العنف حساس، ومَجْلَبَة لاتهامات مضادة في المجتمعات الإسلامية إلا أن ذلك لا يعفي ذوي النظر البعيد من المعالجة الداخلية .

ثانيا: دوافع نفسية (سيكولوجية) :ومن الأسباب التي تقف وراء ظاهرة العنف التأثير النفسي (السيكولوجي) الذي سكن نفوس بعض الشباب العائدين من أراضي الجهاد الأفغانية أو الشيشانية، أو حتى من الذين كان لهم إسهام مباشر أو غير مباشر في مقاومة بعض الأطراف السياسية المسلحة التي مثلت يوما ما خصما مسلحا لهذا النظام السياسي في كل بلد.

ثالثا: دوافع فكرية وأخلاقية:لايمكن إغفال دور التكوين الفكري والتنشئة الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية عند الحديث عن ظاهرة العنف وازديادها، حيث إن جمهور هذه المجتمعات قد نشِّئوا على تقديس المعتقدات الدينية، ولا سيما الذات الإلهية وعدم التفريط بالقيم الاجتماعية والأخلاقية، بل والدفاع المسلح عن ذلك إن اقتضى الأمر. فإذا حدث تعد على الذات الإلهية على أي نحو، أو سخرية من المقدسات، أو تعريض بأي من القيم الأخلاقية والاجتماعية، فماذا ينتظر أن يكون رد الفعل ليس من قبل الشباب الذين يشار إليهم بأصابع الاتهام في أعمال العنف عادة، وإنما من جمهور المجتمع هذه المرة لحساسية الأمر وخطورته، وفقا لتنشئتهم الفكرية والأخلاقية.

رابعا: دوافع إجتماعية وأقتصادية: وتتعدد مظاهر الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة العنف لتتمثل في مثل: غياب العدالة الاجتماعية، واستئثار فئة من ذوي النفوذ في المجتمع بالمال والثروة والتسلط السياسي والاجتماعي، وضعف أو انعدام تكافؤ الفرص في المشاريعق الاجتماعية الطبيعية والمدنية المتمثلة في التعليم الجيد، والعمل المناسب، والعلاج الصحي السليم، والسكن الملائم، والزواج الشرعي. هذا مع انتشار ظواهر التميز الطبقي الاجتماعي، وبروز العنصرية بألوانها المختلفة، وغلاء المهور، في مقابل ازدياد طابور العزاب، وغلاء الأسعار بصورة عامة.

خامسا: دوافع سياسية وقضائية: وتتمثل مظاهر هذه الدوافع في غياب المشاركة السياسية لشتى شرائح المجتمع، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وتزوير الانتخابات، ولا سيما البرلمانية منها، وقمع المعارضة السياسية على مستواها الفردي والجماعي، قمعا مباشرا بفتح السجون والمعتقلات لها، أو غير مباشر بتنحيتها عن المشاركة السياسية الفاعلة، حتى لو كانت ذات ثقل ووزن، ليس فقط من الوظائف السياسية والإدارية العليا ولكن حتى من المتوسطة والدنيا أحيانا. كما أن غياب دور القضاء، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وتفشي الفساد في الأجهزة القضائية، وعدم تطبيق الحدود الشرعية التي لا شبهة في تطبيقها في أوضاع الاختلال والاستثناء، أو تطبيقها على نحو انتقائي أو مناسباتي. ذلك كله يعني لجوءا إلى أقرب الطرق وأسرعها وهو أسلوب "الثورة" كتعبير عن اليأس والإحباط وفشل أي مشروع سلمي.

سادسا: دوافع أمنية:إن إعتماد الأسلوب الأمني أساسا في معالجة ظاهرة العنف هو الداء بعينه. إذ كثير من أعمال العنف هذه إنما ترد كرد فعل مضاد للعنف السلطوي والأمني. ولو تتبع باحث ما نشأة الظاهرة في العقود الأخيرة من القرنين الهجري والميلادي الماضيين لألفى السجون هي الحقل الأنسب لنشأة الظاهرة ونموها وانتشارها رغم غيابها العام قبل ذلك، من هذا الطرف المنتمي إلى الفكر الإسلامي وتحديداً.

سابعا: دوافع أجنبية وخارجية:إن الصراع الحضاري الذي تتولى كبره اليوم الولايات المتحدة الأمريكية يمثل دافعا أساسا من أسباب انتعاش ظاهرة العنف وتفاقمها إذ إن التدخلات الخارجية في السياسة الداخلية لأي قطر، لا تقف عند حد إملاء سياسات تحفظ لقوى الهيمنة بعض المصالح التقليدية بل غدت سافرة بحيث تحولت السفارات الأجنبية وعلى رأسها سفارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكاتب وصاية قسرية، وأعمال تجسس رسمية لفرض أنماط من السلوك السياسي والأخلاقي على الحكومات والشعوب وإن اختلفت طبيعة هذه الأنماط. أما وسائلها في تحقيق ذلك فعديدة غير أن أكثرها شهرة وممارسة فعلية هو فرض بعض الشخصيات "الوطنية" المعروفة بولائها المطلق للأجنبي على حين تعاني من ازدراء اجتماعي عريض على بعض المواقع السيادية للقيام بأدوار من شأنها الحفاظ على المصالح الأجنبية، ولو على حساب سيادة البلد وكرامة أبنائه، وسلامه الاجتماعي وفي هذه الأجواء يجد دعاة العنف أفضل الفرص لتسويغ فلسفتهم في التغيير عن طريق القوة. (إسماعيل، ٢٠١٤، ٢٥).

أسباب ظاهرة العنف :

تقوم حياة الإنسان على إشباعات دائمة ودوافع أولية وثانوية وعند عدم توافر الإشباعات الكافية للدوافع الأولية أو الثانوية يحدث سوء التكيف للفرد ويختلف الافراد عندئذ في سوية سلوكهم او انحرفهم وقد يتسم السلوك المنحرف عند بعض الافراد بعدم الانضباط والعنف والقسوة او اللامبالاة الاجتماعية ، والافراط والتراخي في التنشئة الاجتماعية كلاهما يؤدي الى سلبية في عملية التطبيع الاجتماعي ، فالافراط في التنشئية يؤدي الى التبعية، والتراخي يؤدي الى العدوانية وعنف السلوك ، والعدوانية وماتتسم به من عنف السلوك ويختلف الرأي حول كونه فطرية او متعلمة او مكتسبة ، فالعدوانية انفعال حقيقي قائم في حياتنا الانسانية إضافة الى أنها تؤدي دوراً مهماً في سائر الانفعالات الاخرى (سامية ،١٩٩٣ : ١٣)، والأسباب الكامنة وراء ظاهرة العنف عديدة، منها:

أولاً: الثنائية الفكرية: تعتبر الثنائية الفكرية المتمثلة في رؤية الواقع محصوراً بين دفتي الحق والباطل، أو الحرمة والحلية، أو الصواب والإنحراف، لكافة خصومنا، هي أبرز أسباب نشوء العنف، ويسمى العنف الفكري بالتعصب والتزمت .

ثانياً: التركيبة النفسية وتأثيرات البيئة :لا شك أن البيئة تفرض ضرورتها على الناس وتشكل طباعهم، إذ شكلت عنصراً مفصلياً في نشأة التطرف والتزمت حيث ساهمت البيئة في إحداث أزمات إقتصادية وإجتماعية نتجت عنها جماعات الرفض للتعبير عن نوع من الإحباط والسخط كرد فعل للقهر الإقتصادي والتهمش الإجتماعي .والعنف يتولد من الحرمان النسبي الذي يفضي إلى التوتر الذي ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو آائن بالفعل، فيما يتعلق بإشباع القيم الجماعية، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى العنف. من ناحية أخرى يلحظ أن الشباب من أآثر فئات الإنخراط في العنف بحكم التكوين النفسي والفسيولوجي مما جعلهم أكثر حساسية إزاء المشكلات الإجتماعية والإقتصادية، وأكثر إستعداداً بالخيالية والمثالية ورفض الواقع والسعي إلى الإستجابة العنيفة ، وتشكل بعض مظاهر الأزمة المجتمعية التي تعانيها المجتمعات العربية مثل أزمة الهوية وغياب القدوة السلوآية، وإهتزاز القيم والمعايير، وتزعزع الثقة في النظم والحكام، وتزايد الإحساس بالفراغ الفكري والثقافي، هذه العوامل شكلت قوة دافعة لإنخراط الشباب في الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي تقدم بديلاً للإحساس بالأمن والهوية ولرفع راية الرفض والإحتجاج ضد النظم والأوضاع القائمة فيما يعتبر الطلبة شريحة أخرى من شرائح المجتمع القريب لمستنقع العنف، والسبب أن الطلبة هم أبناء مختلف طبقات المجتمع فالمشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية تترك آثارها السلبية عليهم بدرجة أو بأخرى وبخاصة في ما يتعلق بارتفاع معدل البطالة ونقص فرص العمل وأرتفاع كلفة الحياة وزيادة الإحساس بعجز النظم السياسية عن توفير متطلبات الحياة الكريمة، مما يجعل مواقفهم أقرب للقوى الرافضة للأوضاع والسياسات والنظم القائمة.(منير، ٢٠٠٧: ١٢).

ثالثاً: عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات: نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية في المجتمع وإنحيازها لصالح فئات دون أخرى مما أدى إلى وجود علاقات طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف السياسي، أي كلما زادت درجة عدم المساواة زاد معدل العنف السياسي وفئاته.(علي ، ٢٠٠٨: ١٤) .

رابعاً: أسباب ذاتية: ترجع إلى شخصية القائم بالعنف كأن يكون لديه خلل في الشخصية بمعاناته من إضطرا بات نفسية أو تعاطي المسكرات والمخدرات، أو يكون لديه مرض عقلي.

خامساً: أسباب اجتماعية : الظروف الأسرية التي يقوم بها القائم بالعنف التي ربما تتمثل في الظروف الإجتماعية الإقتصادية، مثل الفقر أو الدخل الضعيف الذي لا يكفي المتطلبات الأسرية، أو حالة المسكن أو المنطقة التي يعيش فيها أو نمط الحياة الأسرية بشكل عام، كثرة المشاحنات نتيجة للضغوط المحيطة أو عدم التوافق الزواجي، كذلك المستوي الثقافي وقضاء وقت الفراغ والمستوي العلمي لأفراد الأسرة ونوع المهنة التي يقوم بها القائم بالعنف، الوازع الديني، العلاقة بين الطرفين .

سادساً: أسباب مجتمعية : كالعنف المنتشر والأحداث العربية والعالمية التي تنتقل عبر الفضائيات والإنترنيت والاعلام الالكتروني فالتغيرات التي تحدث في المجتمع الكبير تنتقل وبشكل غير مباشر إلى المجتمعات الصغيرة (منير ٢٠٠٧،: ١٧).

أشكال ظاهرة العنف

على الرغم من تعدد وتداخل العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنف ، إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً، بل يختلف من دولة إلى أخرى، طبقاً للاختلافات والتمايزات المرتبطة بالترآيب الإجتماعي والثقافي والبناء السياسي والظروف الإقتصادية وفي بعض الحالات، يمكن القول بوجود عامل أو عوامل جوهرية أو مركزية تؤدي إلى أعمال العنف بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية. وتتخذ ظاهرة العنف في مجتمعاتنا عدة أشكال، منها:

أولاً: العنف المباشر

١– لفظي: وهو يتبدى في استخدام ألفاظ بذيئة أو جارحة، وعلو الصوت، وحدة النبرة، و الصراخ، والصخب، وأبواق السيارات بدون داع .

٢– جسدي: ويظهر في الخشونة في التعامل مع الدفع في الشوارع ووسائل المواصلات حتى يصل إلى التشابك بالأيدي لأتفه الأسباب، أو استخدام الأسلحة، واستئجار االحراس الشخصيين بهدف الدفاع أو الإرهاب .

ثانياً:العنف غير المباشر

١–العدوان السلبي :يتمثل في اللامبالاة، والتراخي، والكسل، وتعطيل المصالح، والصمت،والسلبية، والإهمال.

٢–العنف داخل الأسرة : مثل العنف الموجه من الأبناء للآباء أو العكس. (نجلاء ،٢٠٠١ : ٢١).

آثار ظاهرة العنف على الفرد

١ – عدم القدرة على التعامل الايجابي مع المجتمع والاستثمار الامثل للطاقات الذاتية والبيئية للحصول على إنتاج جيد .

٢ – عدم الشعور بالرضا والاشباع من الحياة الاسرية والدراسية والعمل والعلاقات الاجتماعية .

٣ – لا يستطيع الفرد ان يكون اتجاهات سوية نحو ذاته بحيث يكون متقبلاً لنفسه.

٤ – عدم القدرة على مواجهة التوتر والضغوط بطريقة إيجابية.

٥ – عدم القدرة على حل المشكلات التي تواجه الفرد دون تردد أو اكتئاب.

٦ – لا يتحقق للفرد الاستقلالية في تسيير أمور لحياته . (منير ،٢٠٠٧ : ١١).

أسباب سلوك العنف للفرد

أ–أسباب سلوك العنف التي ترجع إلى شخصية االفرد:

١ – الشعور المتزايد بالإحباط.

٢ – ضعف الثقه بالذات .

٢ – طبيعة البلوغ والمراهقة .

٣ – الاعتراف بالشخصية وقد يكون ذلك على حساب الغير ، والميل إلى سلوك العنف .

٤ – الإضطراب الانفعالي والنفسي وضعف استجابة للقيم والمعايير المجتمعه .

٥ – تمرد المراهق على طبيعة حياته في الأسرة والمدرسة .

٦ – الميل إلى الإنتماء إلى الشلل والجماعات .

٧ – عدم القدرة على مواجهة المشكلات .

٨ – عدم إشباع الطلاب لحاجتهم الفعيلة .

ب– الأسباب الأسرية :

١ – التفكك الأسري .

٢ – القسوة الزائدة من الوالدين .

٣ – التدليل الزائد من الوالدين .

٤ – عدم متابعة الأسرة للأبناء .

٥ – الضغوط الاقتصاديه .

ج– أسباب متعلقة بالأصدقاء:

١ – رفاق السوء .

٢ – النزعة للسيطرة على الغير .

٣ – الشعور بالفشل في مسايرة الرفاق .

٤ – الهروب المتكرر من المدرسة .

٥ – الشعور بالرفض من قبل الرفاق .

د – أسباب ترجع إلى بيئة الدراسة :

١ – غياب القدوة الحسنة.

٢ – عدم الاهتمام بمشكلات التلاميذ .

٣ – غياب التوجيه والإرشاد من قبل المدرسين .

٣– ممارسة اللوم المستمر من المدرسين .

٤ – ضعف اللوائح المدرسية .

٥ – عدم كفاية الإنشطة المدرسية.

٦ – زيادة كثافة الفصول الدراسية .

هـ – أسباب تعود الى طبيعة المجتمع :

١ – انتشار سلوكيات اللامبالاة .

٢ – وجود وقت فراغ كبير وعدم استثماره ايجابياً .

٣ – ضعف الضبط الاجتماعي .

٤ – عدم الحزم في تطبيق التشريعات والقوانين المجتمعية .

٥ – انتشار أفلام العنف .(علي ٢٠٠٨: ٨–٩).

تصورات الحلول لظاهرة العنف

أن الحلول لظاهرة العنف يتمثل في قطع تلك الدوافع المؤدية إلى نمو الظاهرة وتصاعدها على النحو الآتي:

أولا: الحل التربوي: يتجلى التربوي الحل فيما يأتي:

١ - إدراك خطورة إغفال المناهج التربوية لمفردات التربية المدنية والحضارية المشار إليها عند ذكر الدوافع، والمسارعة إلى إدراجها عبر جميع المقررات الدراسية الشرعية وما في حكمها أو قريب منها كالتربية الاجتماعية والوطنية إلى جانب توجيه النصوص الشرعية وإعادة النظر في بعض الأفكار والـــقراءات

والنـصوص التراثية والحديثة التي أدى فهمها يوما ما إلى تبني أفكار وأحكام لا تنسجم وروح الدين ومقاصده في التعامل مع الآخر

٢- قيام الوسائط التربوية الأخرى من مساجد وأجهزة إعلام بدعم هذا التوجه عن طريق بث وإذاعة ونشر الوعي الحضاري السلمي والمدني.

٣- أن تقوم الوسائل الإعلامية بأدوارها التربوية بدلا من الاستمرار في بث الإعلام المرئي خاصة من مسلسلات العنف، وأفلام الكرتون المعززة لهذا المسلك. ولا بد أن تتفاعل الأجهزة الرقابية الإعلامية في هذا الاتجاه لضبط مسار الإعلام الرسمي والخاص من الإعلاميين المؤهلين والتربويين .

ثانيا: الحل النفسي (السيكولوجي): لابد من سياسة رسمية تعمل على أستيعاب الشباب ووضع كل منهم في مقامه المناسب، ولا شك أن للوضع النفسي من حيث "تقدير الذات" وللوضع الاقتصادي من حيث "الحاجة" إلى نمط من العيش كريم أثرا في استمرار توجههم نحو العنف حتى داخل مجتمعاتهم. ومالا ينبغي تناسيه أن هؤلاء الشباب في جملتهم ممن لم يتورطوا في أعمال عنف حقيقية يمثلون ذخرا للمجتمع وللقوات المسلحة بصورة أخص، إذا أحسن تفهم دوافعهم النفسية، وتم صرف طاقاتهم في الوجهة التي تستأهل ذلك، وفي الوقت المناسب كذلك.

ثالثا: الحل الفكري والأخلاقي: أبتعاد الجهات التي تنزلق أو تتورط أحيانا على مستوى الأحزاب أو الأفراد أو سواهما في المساس بالمعتقدات الدينية أو التفريط بالقيم الاجتماعية والأخلاقية الثابتة، وجعل ذلك خطا أحمر لا يجوز الاقتراب منه.

رابعا : الحل الاجتماعي والاقتصادي: السعي الجاد للحكومة نحو تحكيم مبدأ سيادة القانون في معايير توزيع المشاريع، وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص في حصول كل مواطن على حقوقه الطبيعية والمدنية في الثروة والتعليم والعمل، والصحة، والسكن، والزواج، والتخفيف من الأعباء الحكومية المثقلة لكاهل المواطن، ثم مقاومة ظواهر التميز الاجتماعي والطبقي والعنصرية والتعصب بشتى صوره والكراهية، والثأر، بتعاون الجهات ذات العلاقة من تربية وإعلام وأمْن وقضاء وأوقاف (مساجد) كما أن سعي الوجهاء والمصلحين لاحتواء الخلافات العائلية والاجتماعية الخاصة من شأنه أن يقلل كذلك من فرص تقبل أفكار العنف التي لا تجد لها استجابة إلا في الأوضاع الشاذة وغير الطبيعية.

خامسا: الحل السياسي والقضائي: لابد أن تعيد السلطة السياسية النظر في سياستها تجاه مسألة مشاركة غيرها معها، وذلك حين تتوافر النية السليمة، والاستعداد الصادق للقبول بالمبدأ أولا، وتحكيم صندوق الاقتراع بعيدا عن الممارسات التي يشكو منها الجميع في محاولة الحصول على أغلبية بأي ثمن ثانياً،

ثم تحكيم مبدأ التداول السلمي للسلطة وإفساح المجال أكثر للتعبير عن الرأي وفتح أبواب الحريات العامة في ظل الاتفاق على القواسم المشتركة والثوابت الدينية والوطنية الجامعة. مع صدق التوجه لإصلاح الأجهزة القضائية والأمنية ورفع الوصاية عنها، وخاصة الأولى منها بوصفها سلطة مستقلة، لا سلطان عليها، والمسارعة إلى تطبيق الحدود الشرعية تطبيقا عادلا وعاما، مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في بعض المجتمعات، تلك التي تمثل سببا مباشرا للوقوع في بعض جرائم السرقة، والفواحش الأخلاقية، ليصبح التوجه الأساسي نحو إصلاح تلك الأوضاع، التي أدت إلى الوقوع في مثل هذه الجرائم ممكنا ومعقولا. وهذا لا يعني تعطيل تلك الحدود أو إلغاءها بالكلية وإنما دراسة الأسباب والدوافع الحقيقية الكامنة وراء السلوك المتصل بها، ومعالجتها ابتداء من تنفيذ الحد الأصلي على من يستحقه، مرورا بالتعزير ومستلزماته، وانتهاء بالعفو إذا رأى القاضي الشرعي المصلحة الشرعية في ذلك من منطلق الملابسات الدافعة إلى الوقوع أو التلبس بالجريمة.

سادسا: الحل الأمني: يجب إعادة النظر في السياسة الأمنية المتعلقة بمقاومة ظاهرة العنف، فأولى خطوات الحل بالتخلي عن الحل الأمني وحده، والاقتصار عليه عند الضرورة التي تقدر بقدرها، شريطة أن يظل محتكما إلى الشرع، خاضعا لأحكام القانون النافذ، من حيث فترة الاحتجاز، وأسلوب التعامل مع المتهم وإعتماد أسلوب الحوار الجاد المسئول البديل الأصيل عن الحل الأمني، المرشح للحوار مع هؤلاء الشباب من قبل الشخصيات المقنعة لهؤلاء الشباب هي التي تحظى بثقتهم وغالبا ما تأتي من خارج دائرة السلطة.

سابعا: الحل الداخلي : إن المصالحة بين الأنظمة السياسية وشعوبها يضمن لها أن تحظى بالثقة الحقيقية من شعوبها هي صمام الأمان الحقيقي الوحيد، الذي يفوّت فرص التطرف والجموح والإقدام على أعمال العنف التي تجد متنفسها في إرتهان أي نظام سياسي .

ثامناً: الحل الخارجي : إن معالجة ظاهرة العنف من زاوية الدوافع الأجنبية الخارجية يقتضي تعاون الجانبين الداخلي والخارجي ، ومع ضعف الأمل في إستجابة الجهات الخارجية إذ إنها بلغت من الصلف والغطرسة بحيث لا تلتفت لنصيحة صديق فإن الأمل لا يزال معقودا بإدراك الجهات الداخلية، ونعني بها السلطة السياسية أن تحرير قرارها من الارتهان للأجنبي هو الذي يضمن لها أن تحظى بالثقة الحقيقية من شعوبها، وأن تأمن جانب الاختلالات الأمنية التي قد تتفاقم فيصعب تطويقها أو السيطرة عليها.

نظريات العنف Theories violence

تنقسم نظريات التي تناولت تحليل العنف إلى ما يلي :

أولاً : النظريات الاجتماعية : وتشمل:

١- النظرية البنائية الوظيفية : ترى النظرية البنائية أن العنف يعتبر نتاجاً لظروف إقتصادية إجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل وظروف العمل وضغوطه وحالات البطالة بأشكالها المختلفة والخلافات الأسرية والتفكك الأسري أو العمدي ، والفقر وأنخفاض دخل الأسرة مع كثرة عدد ها وما يستتبعه من تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية ،والمستوى الأجتماعي المتدني كل هذه العوامل الأجتماعية تتكاتف فيما بينها لتفرز الإساءة والعنف ،حيث تمثل ضغوطاًبيئية إجتماعية إقتصادية على الآباء وتدفعهم إلى ممارسة عدوانيتهم تجاه الأبناء .

٢- نظرية التفاعلية الرمزية : لدراسة العنف الأسري بأعتبارها وحدة من الشخصيات المتفاعلة لذلك ،تركز على العلاقات السلبية ومظاهر الأتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة حيث سادت قيم الأنانية والذاتية في الأسرة كلما قلت درجة التفاعل الأسري الإيجابي مما يفضي إلى العديد من مظاهر العنف .

٣- نظرية التعلم الأجتماعي : لدراسة العنف الأسري ، تركزعلى الأشخاص الذين يتعلمون العنف داخل الأسرة فبعض الآباء يشجعون أبنائهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف ويطالبونهم أن لايكونوا ضحايا للعنف في مواقف أخرى ، ولبعض الآخر ينظر للعنف وكأنه الطريقة الوحيدة للحصول على مابريدون بل إن بعض الآباء يشجعون الأبناء على التصرف بعنف عند الضرورة .

٤- نظرية الفقر والحرمان من القوة : في أطار هذه النظرية فأن الفقر هو أحد هو أحد أشكال التجريد من القوة والقدررة على التأثير في المعادلة الإجتماعية بحيث يؤدي هذا العجز إلى جعل السياقات الفقيرة هي سياقات التوتر ومن ثم سياقات العنف والجريمة ،وتؤكد هذه النظرية على أربعة أبعاد أساسية هي :

أ- البعد الاجتماعي والاقتصادي: ويشير إلى النقص النسبي المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة الأمر الذي يعجزهم عن إشباع حاجاتهم الأساسية بما يدفعهم إلى سلوك العنف.

ب- البعد السياسي : ويطلق على عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء الأمر الذي يهمش الفقراء بالنسبة لما يحدث في المجتمع مما ينعكس بآثاره على الأسرة حيث المكان والمتنفس الوحيد لممارسة الوجود والسلطة من قبل الوالدين وبالتالي يشوب سلوآهما قدراً آبيراً من العنف والعدوان تجاه الأبناء.

ج- البعد النفسي: وهو الشعور الداخلي للفقراء بإنعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة، ومن شأن ذلك أن يجعل علاقتهم بمجتمعهم ذات طبيعة سلبية ترتبط بها مشاعر الإحباط التي تخرج من خلال قنوات عديده غير شرعيه ممثلة في العنف والتعسف في إستخدام حق الوالدين في التأديب.

د- البعد الإعلامي: فظاهرة الإنفاق البذخي ولا سيما في عصر الفضاء المفتوح حيث تعتبر البلاد الناميه (المستهلكة) أسواقاً خصبة لإعلام البلاد المتقدمة (المنتجة) وإكساب الأفراد للعادات الإستهلاآية السيئة "وبرغم ضعف الموازنة الاقتصادية بالمقارنة بهم" مما يؤثرسلباً على الإقتصاد الشخصي وبالتالي زيادة إنهيار التنمية الوطنيه وحدوث إختلالات أمنية، حيث أن الإعلام والإعلان في ظل العولمة حَولَ الحاجات الثانوية للإنسان إلى حاجات أساسية)مثل السيارة، والأجهزة الكهربائية المتطورة، والأقمار الصناعية) مما يثقل من كاهل الأسر الفقيرة في تلبية تلك الحاجات وتوفيرها نظراً لتطلع الأبناء للحصول عليها مما يؤدي إلى السلوك العنيف من قبل الآباء ضد الأبناء، وإنبهارهم بالإعلان الغربي عنها والعكس وكذا من قبل أفراد الاسرة ضد المجتمع.

٥- نظرية ثقافة العنف : لتفسير ظاهرة العنف ،تفترض تلك النظرية أن وجود ثقافة العنف تجسد إتجاهات المجتمع نحو العنف مثل تمجيد العنف في الروايات والأفلام أي في وسائل الإعلام بصفة عامة، واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار مثل "الغاية تبرر الوسيلة" مما يفضي في النهاية إلى وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتقرر شرعيته وتبرز نماذجه في المجتمع ، بحيث أنه يصبح جزءاً من طرق الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين دون الشعوربالذنب نتيجة العدوان عليهم .(العطار، ٢٠٠٥: ٢٢-٢٦).

ثانياً: النظريات النفسية :وتشمل

١ – نظرية الإحباط والعدوان: والتي تعزي سبب العنف إلى حالة الإحباط من جراء الشعور بالقهر الاجتماعي.

٢- نظرية التحليل النفسي: حيث أثبتت تلك النظرية أن هناك علاقة بين العنف الوالدي الموجه للطفل في أسرة التوجيه وبين مواقف الإحباط والأذي التي تعرض لها الوالدان أو أحدهما في أسرة النشأة..

٣ – نظرية الضغوط: والمقصود بها تلك المطالب التي ترغم الفرد على الإسراع بجهوده " ولا توجد لديه الإمكانيات لتحقيقها " وبالتالي تدفعه إلى العنف .

٤- النظرية المعرفية: والتي تؤآد على إن سلوك الإساءة الوالدية يرجع إلى نقص في المهارات الإدراكية للوالدين تجاه الطفل .

٥- نظرية التعاطف: وتعزي هذه النظرية الإساءة الوالدية إلى أن الوالدين لم يمارسا سلوك التعاطف في الصغر فلكي نفهم الآخرين وندركهم على نحو جيد علينا أن نقلدهم ونتخيلهم (منير ، ٢٠٠٧: ٢٥-٢٩)

ثالثاً : النظريات البيولوجية :وتشمل

١- نظرية الأصول البيولوجية الغريزية: وتقوم تلك النظرية على فرضية أساسية مؤداها أن هناك غريزة عامة للإقتتال لدي الإنسان، ومن ثم فإن جانباً آبيراً من العنف البشري يرتد إلى أصول غريزية .

٢- نظرية الإختلال في كروموزمات الذكورة: وترجع هذه النظرية سبب العنف إلى وجود أختلال في كروموزمات الذكورة .

٣- نظرية هرمونات الذكورة: وتعزي إلى الهرمونات الذكورية (الأندروجين) بأنها السبب المباشر لوقوع العنف بدرجة أكبر من الذكور.

٤- نظرية وجود ملكة التدمير في موقع معين في المخ: وأستخدم أنصار هذه النظرية أساليب عديده لتحديد مواقع النشاط الكهربي الشاذ في المخ لدي الأفراد المعروف عنهم تاريخ عنف إجرامي طويل، والتي آان يعتقد أن مركزها في موقع في المخ فوق الأذن.

٥- نظرية المستويات المختلفة للكوليسترول في الدم: ومفاد هذه النظرية أن هناك علاقة وثيقة بين العنف والمستويات المنخفضة لنسبة الكوليسترول في الدم فكلما كانت مستويات الكوليسترول منخفضة آلما إزدادت هرمونات العنف في الجسم والعكس صحيح.(منير،٢٠٠٧: ٣١).

الأستنتاجات

مما سبق توصلت الباحثتان من خلال قرائتهما لظاهرة العنف إلى مايلي :

١- ظاهرة العنف في المجتمع عموما سببها غياب مناخٍ للحوار وتبادل الآراء وامكانية فهم المشاكل الاجتماعية ،ويتم حسمها بسرعة بالعنف والمعالجة المتسلطة.

٢- إزدياد ظاهرة العنف بكل أشكاله يصل إلى حدِّ الخطورة .

٣- غياب ثقافة التسامح وتقبّل الرأي الآخر ونبذ العنف .

٤- البطالة ووجود وقت فراغ كبير وعدم استثماره ايجابياًلدى فئات مختلفة في المجتمع .

التوصيات

أدناه بعض التوصيات التي توصلت إليها الباحثتان لأيجاد الحلول الملائمة لظاهرة العنف ومنها مايلي :

١- أن تتضمن المناهج الدراسية (التعليم) نشرلغة الحوار وتوعية الفرد بإستخدامها كوسيلة لحل ازماته او مشكلاته الحياتية ، واظهار العنف على انه وسيلة سيئة يستخدمها قليلوا الحيلة في حل مشاكلهم لتترسخ

في نفوس الافراد احتقارها وعدم اللجوء إلها ، وما أجمل نشر عبارات التسامح بين أفراد المجتمع ومدح المسامح وقوة موقفه وشخصيته لتخف هذه الظاهرة تدريجيا حتى تختفي.

٢- أن تنشئ وزارة الداخلية من خلال الموقع الإليكتروني لها قسم خاص بتلقي بلاغات المواطنين ضد أنواع العنف المختلفة مع إحالتها للجهات المختصة والرد، ويمكن من خلال ذلك حفظ تلك البلاغات بقواعد بيانات لرصد الأماكن والأوقات التي يكثر بها إرتكاب جرائم العنف بأصنافها وتقسيماتها المختلفة وإعداد الإحصائيات والرسوم البيانية الموضحة لحجم،واتجاه المشكلة، وأماكن وتوقيتات ومواسم وقوعها لمعاونة متخذي القرار حيث أن فهم كافة أبعاد المشكلة من مختلف الأوجه والأبعاد هو أقصر الطرق لحلها.

٣- إبراز دور الإعلام الأمني بإعداد حملات إعلامية بالتنسيق مع كافة الجهات المعنيةلنشر الوعي بين أفراد المجتمع وتزويدهم بمعلومات كافية وصحيحة حول مدي إنتشار العنف ودوافعه وعواقبه وسبل التعامل الفعال مع مرتكبيه ومدى تأثيره على كافة مكونات المجتمع، ونشر الوعي بين الناس بكيفية تحكم الفرد في دفاعاته العنيفة وكيفية تجنبه الوقوع في تصرفات تتسم بالعنف وتوقعه تحت طائلة القانون.

٤- عقد دورات تدريبية وتعليمية وتثقيفية للتوعية بمخاطر العنف بأنواعه المختلفةوأبعاده، وآثاره المتنوعة على الأمن المجتمعي، مع إعداد النشرات والكتيبات اللازمة لذلك .

٥- إضافة موضوع العنف المجتمعي، وأنواعه، ومسبباته، وأضراره، والعقوبات المترتبة عليه ضمن برامج التدريب الثقافي لجميع فئات الأمن، وفي اللقاءات والندوات العامة بدورات تدريب الضباط في الشرطة والجيش ،وكذلك في المحاضرات العامة لطلبة كليات الخدمة الأجتماعية والتربية والقانون .

٦- العمل على زيادة التكامل الإجتماعي من خلال التنسيق مع الجمعيات الأهليه وجمعيات وأفراد ووسائل إعلام ومراكز بحث علمي، ونظراً لما تتطلبه الإحاطة الصحية و النفسية والقانونية بضحايا العنف من إعتمادات مالية ومن موارد بشرية مؤهلة حيث تتقلص حدة العنف بزيادة إرتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس فيهم القيم الدينية والإنتمائية من خلال العمل على تكثيف التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والإقليمي في مجال مقاومة العنف .

٧- توجيه العناية نحو الفئات الهشة الأكثر قابلية لاستثارة العنف للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات .

٨- دراسة حالات العنف دراسة علمية مستفيضة لإستكشاف الجوانب العضوية والنفسية والإجتماعية التي تحتاج إلى علاج.

٩-الحوار الصحي الإيجابي لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من فرص اللجوء إلى العنف.

١٠-التدريب على المهارات الإجتماعية من خلال إعداد برامج للتدريب على المهارات الإجتماعية آمهارة التواصل ومهارة تحمل الإحباط وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى خفض الميول العدوانية

١١- بالتوعية من خلال وسائل والإعلام لمكافحة ظاهرة العنف بالوقاية منها الاعتماد على رجال الدين في نشر خطاب مناهض للعنف و داعم لقيم الإحترام و التآزر بين جميع طوائف وأفراد المجتمع .

١٢- ترسيخ الحقوق الإنسانية بما فيها الحق في الحرمة الجسدية و الحماية من كل أشكال العنف في الذهنيات والمعتقدات منذ الصغر بإدماجها في المناهج التعليمية.

١٣- تبني خطط وبرامج لمواجهة ظاهرة العنف بإنشاء مؤسسات ومشاريع وبرامج لتأهيل الشباب والفتيات المقبلين على الزواج وإعادة تأهيل وتوعية الأسر، مع مساعدة الشباب على الزواج، بتوفير المسكن المناسب، والمساعدة المادية له، والقضاء على البطالة، كما انه يجب على أجهزة الإعلام تقديم برامج تهدف إلى نشر حسن المعاشرة بين الزوجين، وأن تسود المودة والرحمة والترفق بالمرأة ورعايتها وإكرامها.

١٤- وضع خطط إستراتيجية بعيدة المدى لاحتواء ظاهرة العنف ووأدها في مهدها، يتولى المختصين العاملين والمهتمين في بتوفير الخبرات والموارد اللازمة لهم.

١٥- نشر ثقافة التسامح وتقبّل الرأي الآخر ونبذ العنف واتخاذ الحوار وسيلة للتعبير وألا يكون الاختلاف في وجهات النظر بوضع برامج وأنشطة تقام بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

١٦- يجب زيادة الوعي لدى من يتعرض للعنف أن يتجه لمراكز الشرطة للإبلاغ عنها بدلاً من المخاوف والإتجاه إلى العائلة فقط.

١٧- فتح مكاتب للأرشادالنفسي والتوجية التربوي في الجامعات والكليات والمدارس تتولى تقديم الأستشارات التربوية والنفسية والأجتماعية ووضع خطط إستراتيجية وطنية متكاملة مكونة من الجهات المعنية لدراسة ظاهرة العنف الخطيرة بمشاركة أكاديمية من المؤسسات التعليمية ونشر الوعي ضد ظاهرة العنف بين الطلبة.

١٩- فتح مكاتب للأرشاد الأسري الأجتماعي في الأحياء ووضع خطط إستراتيجية وطنية متكاملة مكونة من الجهات المعنية لدراسة ظاهرة العنف الخطيرة بمشاركة أكاديمية من المؤسسات التعليمية ونشر الوعي الأسري وأهمية التوافق والتفاهم بين الوالدين وأهمية دورها في قيام الأسرة وسلامتها وكذلك استخدام أساليب التنشئة الاجتماعية السلمية ومضامينها المناسبة وتقديم ندوات علمية ومحاضرات ثقافية وورش عمل من الجهات المدنية المعنية تبين مخاطر العنف المنزلي وانعكاسه على البناء الأسري .

المصادر:

١- ابن منظور، (١٩٥٦): لسان العرب ، بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٢- أحمد ، زكي بدوي (١٩٨٦) :معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان ، بيروت.

٣- إجلال، إسماعيل حلمي (١٩٩٩) : العنف الأسري والأجتماعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .

٤- إسماعيل ،جمال رضا (٢٠١٤) : العنف في العالم العربي ،جامعة صنعاء ،قسم العلوم التربوية والنفسية .

٥- جميل صليب، (١٩٨٢): المعجم الفلسفي ، ج٢ ،دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

٦- سامية مصطفي الخشاب (١٩٩٣) : النظرية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٧- العطار، سهير عادل (٢٠٠٥) : المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة.

٨-علي، إسماعيل مجاهد (٢٠٠٨): تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ، السعودية .

٩- محمد، الجوهري وآخرون(١٩٨٤): أسباب العنف السياسي في الدول العربية ، ط٣، دار المعارف، القاهرة .

١٠- منير، تهاني محمد (٢٠٠٧): العنف لدى الشباب الجامعي ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ، السعودية .

١١- نجلاء، عبد الحميد راتب (٢٠٠١): دراسات سوسيولوجية في إدارة الأزمات، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

12-Webster's Deluxe Unabridged Dictionary (1993).